

المحاضرة رقم 07:

الديمقراطية والحكم الرشيد:

أي أن الشعب هو السلطة والديمقراطية نوعان ديمقراطية مباشرة وديمقراطية ليبرالية، فعندما يختار الشعب نوعية الديمقراطية يقر هذا الأخير كيفية تدخله في السلطة ووفق هذا فأولى مباشرة تمثيله.

والديمقراطية الناجحة في جميع مؤسساتها الديمقراطية قديما كانت تتحدث عن الديمقراطية المباشرة والتي كانت في مراحل البدائية كإدارة الإنسان والبلاد، فقد تقدمت اليوم وأصبحت ديموقراطية نيابية تمثيلية من خلال اختيار ممثلي الشعب، والديموقراطية تسعى إلى التمثيل الشعبي أي حكم الشعب بإرادته والحكم الرشيد يحترم هذا التوجه بشكل كبير جدا ومن أهداف الديمقراطية ومرتكزاتها التعايش بين مكونات المجتمع مهما كانت درجة التباين والاختلاف بينها.

والحكم الرشيد أيضا يقدم نموذجا لحالة التعايش القائمة على احترام الإنسان وحرية الرأي والتفكير.

-الأمن: أحد العناوين المهمة التي يسعى الحكم الرشيد إلى تحقيقه لتلك الدولة، وما يحقق لها من استقرارها والتعايش بين جميع المكونات الاجتماعية.

-الشراكة: الديمقراطية تنطلق من مفهوم الشراكة بين المكونات الاجتماعية على قاعدة التمثيل وعلى قاعدة أن في أصله وأساسه للناس وللشعب، وأن الحكم الرشيد هو أحد مرتكزاته الأساسية الشراكة والتمثيل والديمقراطية لذلك هناك نقاط التقاء كثيرة ومتعددة تشترك ما بين الديمقراطية والحكم الرشيد.

-الحرية: وهي نقطة التقائهما حتى نستطيع أن نرسي دعائمه وهي هدف من أهداف الديمقراطية.

-العدالة: ذلك من خلال التمثيل النسبي للمواطن فهو عنوان رئيسي بالنسبة للديمقراطية وتحقيق العدالة هو أحد المعايير الرئيسية في الحكم الرشيد.

-**الاحترام:** هو احترام حرية التفكير وحرية الاختلاف في الرأي لذلك تتعدد نقاط الالتقاء بين الديمقراطية والحكم الرشيد، ويمكن القول أن الحكم الرشيد إذا أردنا أن نحققه فإن الديمقراطية أحد العناصر والمرتكزات الأساسية للوصول لتحقيقه، وحتى يمكننا أن نرسي دعائم الديمقراطية نحتاج إلى ثلاثة مكونات أساسية لا بد أن يكون هناك "دستور" القانون الأساسي.

-**القانون:** لأن السيادة قانون حكم رئيسي.

-**الأمديات:** هو عنصر مهم بالنسبة للديمقراطية وبالتالي حتى الذين لم يتسنى لهم الفوز بالسلطة تحترم آراؤهم ونحترم وجودهم داخل ذلك التنظيم.

-**الفصل بين السلطات:** الديمقراطية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، وهو عنوان رئيسي لأنه لا يمكننا وضع السلطة في يد واحدة لأن هذا الأخير يؤدي إلى الفساد والاستبداد فالحكم الرشيد والديمقراطية يضعان السلطة في أربع وهم كالتالي:

* السلطة التشريعية.

* السلطة التنفيذية.

* السلطة القضائية.

* السلطة الرقابية.